

بيان مشترك لمنظمات المجتمع المدني السوري

بعد عقد من الصراع ما زال التقدم نحو حل سياسي في سوريا بعيد المنال، وما زالت أرواح المدنيين تزهق بسبب العنف والانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب والاعتداء الجنسي والإعدام الفير قانوني للمحتجزين والمختطفين. حيث تشير العديد من تقارير المنظمات الحقوقية السورية والدولية الموثوقة إلى أن النظام السوري قد استخدم الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري كوسيلة ممنهجة لقمع المعارضة السياسية والمخالفين له بالرأي من خلال استهداف النشطاء السلميين والمعارضين السياسيين وأقاربهم ووصم الجميع بالإرهاب بمن فيهم أولئك الذين يقدمون الخدمات الطبية والإنسانية.

إن المشاهد الصادمة التي ظهرت في فيديو مجزرة حي التضامن والتي نفذها فرع المنطقة التابع للأمن العسكري في حي التضامن في دمشق شهر نيسان عام 2013 والتي راح ضحيتها عشرات المدنيين أعادت لأذهان السوريين المجازر المروعة التي نفذها النظام السوري بحق المدنيين خلال سنوات الصراع، مع التأكيد على أن هذا الفيديو ليس الأول ولن يكون الأخير، وبالرغم من انتشار العديد من الفيديوهات السابقة حول جرائم مماثلة لم يتخذ إجراءات حاسمة في محاسبة المسؤولين عنها وكرس ذلك فكرة الإفلات من العقاب لدى المجرمين.

إن العفو الذي صدر مؤخراً عن النظام السوري ما هو إلا محاولة للتمويه والتغطية الإعلامية عن مجزرة حي التضامن وهو لا يحمل في طياته أي ضمانات فعلية بل على العكس سيفتح الباب أمام عمليات ابتزاز جديدة للأسر لمعرفة مصير ذويهم أضف لذلك الطريقة الغير انسانية والمهينة لكرامة الإنسان التي رافقت آلية الافراج، كما وأننا نعتبر هذه الخطوة من النظام السوري تأتي في سياق سعيه لتعويضه وإعادة التطبيع معه.

بناء على كل ما تقدم وبدعوة من **المنصة الحقوقية السورية** فإن العديد من **منظمات المجتمع المدني السوري** الموقعة على هذا البيان تطالب المجتمع الدولي تحمل مسؤولياته القانونية تجاه ما يجري في سوريا والعمل على:

التوصيات:

- الضغط على نظام الأسد للإلزامه بتقديم معلومات كاملة وشفافة ودقيقة حول أوضاع وأماكن احتجاز جميع المعتقلين وبيان مصيرهم حيث أن ملف المعتقلين هو ملف غير قابل للمساومة أو التنازل ويتوجب فصله عن كافة الأبعاد السياسية.
- الامتثال الفوري وغير المشروط للقرارات الملزمة الصادرة عن مجلس الأمن ذات الأرقام (2139, 2165, 2191, 2258, 2332) والتي تنص على "الإفراج الفوري عن جميع الأشخاص المحتجزين تعسفياً بدءاً بالنساء والأطفال، فضلاً عن المرضى والجرحى وكبار السن، بما في ذلك موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني والصحفيين".
- توفير إمكانية الوصول الغير مقيد والفوري لمراقبين دوليين ومستقلين بشكل كامل إلى جميع أماكن الاحتجاز في سوريا ومكان وجود الرفات وإشراك الأسر / والموظفين الدوليين في استخراج الجثث وتحديد هوياتها قبل إعادتها إلى العائلات لدفنها.
- ضمان اتخاذ جميع الخطوات والتدابير اللازمة لمنع حدوث انتهاكات مماثلة في المستقبل.
- دعم جهود المنظمات الحقوقية التي تعمل في مجال تحقيق العدالة ودعم مسارات التقاضي وتوسيع نطاقها في أوروبا ودعم روابط الضحايا الناجين وذوي الضحايا، بالإضافة لدعم آليات التعافي وتحقيق المحاسبة الشاملة.
- عزل كافة المتهمين بجرائم حرب أو جرائم تعذيب أو أي نوع من الجرائم ضد الإنسانية عن أي عملية سياسية في سوريا.
- توفير الحماية القانونية للاجئين السوريين في دول اللجوء والاستمرار في إيصال الدعم الإنساني إليهم والتأكيد على ضمان عودة اللاجئين السوريين إلى سوريا بشرط أن تكون عودة طوعية وأمنة وكريمة.